

## برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

### التحليل والتقييم

## the rehabilitation programs of small and medium enterprises in Algeria -analysis and evaluation-

بضياف عبد المالك

جامعة 8 ماي 1945 قالة، الجزائر

[beddiaf.abdelmalek@univ-guelma.dz](mailto:beddiaf.abdelmalek@univ-guelma.dz)

سعايدية وردة\*

جامعة 8 ماي 1945 قالة، الجزائر

[Saidia.warda@univ-guelma.dz](mailto:Saidia.warda@univ-guelma.dz)

تاريخ القبول: 2023/03/01

تاريخ الاستلام: 2023/01/08

### ملخص:

في ظل التغيرات الداعية إلى التميز، يقودنا الحديث عن أهمية التأهيل، الذي يعبر عن مجموعة العمليات والأنشطة المختلفة، تهدف إلى إيصال المؤسسات إلى مستوى تنافسي عالي عن طريق ترقية وتطوير أدائها. وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل وتقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، باعتبار هذه الأخيرة محورا أساسيا، ومحركا اقتصاديا فعالا في الاقتصاد الوطني. وخلصت الدراسة إلى أن حصيلة مختلف برامج التأهيل جد متواضعة، وعمليات التأهيل لم تتقدم بشكل قوي، مقارنة بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها ضمن أهداف كل برنامج، وذلك راجع لبعض الشروط والعراقيل التي حالت دون ذلك. الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، برامج التأهيل.

تصنيف JEL: O40

### Abstract:

With changes of excellence, we are led to talk about the importance of qualification, which reflects the set of processes aimed at bringing enterprises to a high competitive level by upgrading and developing their performance. This study aims to try to analyze and evaluate the rehabilitation programs of SMEs in Algeria, as the latter is a basic axis, and an effective economic engine in the national economy,

The study concluded that the outcome of the various rehabilitation programs is very modest, and the rehabilitation processes did not progress strongly, compared to the number of institutions programmed to qualify within the objectives of each program, due to some conditions and obstacles that prevented this

**Keywords:** *Small and Medium Enterprises; Rehabilitation; Rehabilitation Programs.*

**Jel Classification Codes:** O40.

## I. تمهيد:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الأساسية في زيادة روافد الاقتصاد الوطني إذ يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير مناصب الشغل، وبالتالي التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، من هنا زاد الاهتمام بهذا القطاع من خلال إنشاء العديد من الهيئات الداعمة له. ورغم الجهود الكبيرة من طرف الحكومة للارتقاء بهذا القطاع إلا أنه مازال هشاً، يعاني العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيقه على تحقيق الأهداف المسطرة. ومحاولة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعت الجزائر جاهدة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير جديدة هدفها الارتقاء بهذه المؤسسات وتحسين تنافسيتها وترقية فعاليتها أداءها من خلال تبني جملة من برامج التأهيل، وطنية ودولية لتكون بمثابة السياسة المساندة للأهداف المسطرة من طرف السلطات العمومية خاصة في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

انطلاقاً من الطرح السابق فإن ورقتنا البحثية سوف تسعى للإجابة عن الإشكالات التالية:

هل استطاعت برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر تحقيق الأهداف المسطرة؟

ولدراسة الموضوع والامام بمختلف جوانبه يمكن طرح جملة من التساؤلات:

➤ ما هو الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

➤ فيما تتمثل أهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

• تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الأساسية لبناء الصرح الاقتصادي، ومحرك التنمية الاقتصادية في جميع البلدان؛

• تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى تحسين تسيير المؤسسات وزيادة تنافسيتها.

أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة أساساً إلى تحقيق ما يلي:

❖ بيان مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومختلف تصنيفاتها؛

❖ إبراز دورها التنموي في التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، مناصب الشغل، الناتج المحلي، القيمة

المضافة؛

❖ تسليط الضوء على عملية التأهيل بالإضافة إلى إبراز أهدافه؛

❖ الوقوف على أهم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

❖ عرض نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقييمها.

منهج الدراسة.

للوصول إلى نتائج البحث واختبار الفرضيات اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الظواهر، والمتغيرات محل الدراسة، وتحليل نتائج المعطيات ومحاولة إعطاء نظرة تقييمية لما وصلت إليه النتائج.

وللتعمق في موضوع البحث والامام بمختلف جوانبه تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولاً: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها الاقتصادية نتيجة قدرتها على التكيف مع جميع الظروف، ويعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، القانون الذي يعطي الشرعية للاستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حددت أحكامه التعريف الدقيق والشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى أساسه يتم دعم هذه المؤسسات وترقيتها. وقد قام المشرع الجزائري بإعادة النظر في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بموجب القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10/01/2017.

1. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، والقوة المحركة لنموه وتطويره.

1.1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتباين من دولة إلى أخرى. فبالنسبة للجزائر تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري، تستوفي معيار الاستقلالية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017)

الجدول 1: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصفحة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع حصيلتها السنوية
المؤسسات الصغيرة	من 1 - 9	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	من 10 - 49	لا يتجاوز 400 م دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	من 50 - 250	400 م دج - 4 ملايين دج	200 م دج - 1 مليار دج

المصدر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017)

2.1 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ناعبة من الأمور التالية (كافي، 2014، صفحة 36.37):

- دورها في التوظيف؛
- ارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة؛
- أهمية حجم استثماراتها في تكوين الاقتصاد الحر؛
- اعتبارها العمق الاستراتيجي للمؤسسات الكبيرة (المساهمة في تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية)؛
- كونها ذات ميزة تنافسية نسبية يمكن للشركات الكبرى الاستفادة منها، (تسويق بضائع من خلالها)؛
- مهاراتها التنظيمية (نظرا لصغر حجمها)؛
- قدرتها على الابتكار، (استخدام التكنولوجيا المحلية)؛
- التعرف على أحوال السوق لقربها من المتعاملين؛
- قدرتها على انتاج سلع وخدمات تعتبر مدخلا لإنتاج سلع وخدمات أخرى؛
- مساهمتها في تحقيق استراتيجية التنمية السكانية لكونها تتسم بالمرونة في التوظيف.

3.1 أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن سرد أهم أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي (عبد العزيز، دولي، و عبد العزيز، 2019، صفحة 221-222):

- ✚ تعزيز روح المبادرة الفردية والجماعية من خلال استخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل؛
- ✚ خلق فرص عمل جديدة لمؤسسي المؤسسات بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين؛
- ✚ إعادة إدماج المسرحين من مناصبهم بسبب إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو بعد خفض العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

- ✚ استعادة كل فروع الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبيرة من أجل إعادة تركيز طاقتها على أنشطتها الأصلية؛
- ✚ يمكن أن تكون أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية وأداة مهمة لتعزيز الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛
- ✚ يمكن أن تكون حلقة وصل في الهيكل الاقتصادي من خلال مجموعة العلاقات التي تربطها بالمؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والمشاركة معها في استخدام نفس المدخلات؛
- ✚ لا تشكل مصدر دخل فقط لمستخدميها، بل هي أيضا مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقطاعات والضرائب المختلفة؛
- ✚ هي وسيلة من وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

#### 4.1 صعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تؤدي هذه الصعوبات في غالب الأحيان إلى فشل المستثمر وإحباطه، وتجبره على التخلي عن مشروعه، ومن بين هذه الصعوبات مايلي: (رحموني، 2011، ص 77)

- عراقيل متعلقة بالتنظيم وسلوك الإدارة العمومية؛
- صعوبات ومشاكل التمويل والائتمان؛
- إشكالية العقار الصناعي؛
- مشكل البنى التحتية؛
- مشكل نقص المعلومات الاقتصادية؛
- مشكل التكوين المهني واليد العاملة المؤهلة.

#### 2. الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في بعض المتغيرات الاقتصادية وهذا ما سنتعرض له في الفترة الممتدة ما بين 2004 إلى غاية 2019.

1.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر للفترة 2004-2019.

الجدول الموالي يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل.

الجدول 2: مناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2004-2019.

الوحدة: عامل

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
م. خاصة	592758	888829	977942	1064983	1233073
م. عمومية	71826	76283	61661	57146	52786
صناعة تقليدية	173920	192744	213044	233270	254350
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
م. خاصة	1494949	1577030	1776111	1800742	1953636
م. عمومية	51635	48656	48086	47375	48256
صناعة تقليدية	341885	-	-	-	-
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
م. خاصة	2110665	2327293	2511674	2632018	2668173
م. عمومية	46567	43727	29024	23452	22073
صناعة تقليدية	-	-	-	-	-
السنوات	2019				
م. خاصة	2864566				
م. عمومية	21085				

المصدر: (نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ المساهمة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل حيث ارتفع عدد العمال 838504 عامل سنة 2004 إلى 2885651 عامل خلال سنة 2019، وهذا راجع لاستخدام هذه المؤسسات فنون إنتاجية بسيطة وكذا توظيفها للعمال بدون مؤهلات علمية عالية ولا تتطلب مهارات كبيرة.

كما نلاحظ المساهمة الكبيرة والفعالة للقطاع الخاص في توفير مناصب العمل، ما يدل على الأهمية الكبيرة والدور الفعال للقطاع الخاص ضمن هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويعود ذلك إلى الاهتمام

الكبير من طرف الدولة في سبيل ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستحداث الكثير من الهيئات مرافقة ودعم هذه الأخيرة، بينما يسجل القطاع العام انخفاضا في توفير مناصب الشغل عاما بعد عام بسبب تناقص عدد هذه المؤسسات نتيجة خوصصتها وتوجه الدولة نحو تفعيل القطاع الخاص.

## 2.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.

والجدول الموالي يوضح تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي

الخام.

الجدول 3: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة 2004-2019.

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع العام	598.6	651.0	704.5	749.86	760.92	816.8
القطاع الخاص	2146.7	2364.5	2740.06	3153.77	3574.07	4162.02
المجموع	2745.4	3015.5	3444.11	3903.63	4334.99	4978.82
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع العام	827.53	923.34	793.38	893.24	1187.93	1313.36
القطاع الخاص	4681.68	5137.46	5813.02	6741.19	7338.65	7924.51
المجموع	5509.21	6060.8	6606.40	7634.43	8527	9237.87
السنوات	2016	2017	2018	2019		
القطاع العام	1414.65	1291.14	1362.21	1449.2		
القطاع الخاص	8529.27	8815.62	9524.41	10001.3		
المجموع	9943.92	10106.7	10886.62	11450.6		

المصدر: (نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم)

يتضح من خلال الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر حيث ارتفعت من 2745.4 مليار دينار سنة 2004 إلى 11450.6 مليار دينار سنة 2019، بينما استحوذ القطاع الخاص على نسبة المساهمة الأكبر، حيث ارتفعت من 78.19% سنة 2004 إلى 87.34% سنة 2019، ويمكن أن نرجع هذه المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إلى عدة أسباب منها:

- الارتفاع الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال فترة الدراسة، زيادة اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية كقطاع بديل لقطاع المحروقات. أما بالنسبة للقطاع العام فترجع نسبة المساهمة القليلة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إلى عددها القليل مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص نتيجة خصوصية معظم هذه المؤسسات وتحويلها إلى مؤسسات خاصة إضافة إلى غلق المؤسسات الفاشلة منها.

3.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

يمكن توضيح تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة من خلال الجدول الموالي.

الجدول 4: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة 2004-2019.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع العام	335.89	367.54	431.86	420.86	418.9	432.05	340.56
القطاع الخاص	2039.39	2239.5	2605.6	29860.7	3363.16	3954.5	4450.76
المجموع	2375.28	2607.1	3037.5	30281.5	3782.06	4386.55	4791.32
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع العام	528.51	588.44	675.06	804.47	893.41	964.86	1006.69
القطاع الخاص	4895.6	5553.3	6463.18	7041.66	7597.59	8165.37	10382.14
المجموع	5424.1	6141.7	7138.24	7846.13	8491	9130.23	11388.83
السنوات	2018	2019					
القطاع العام	1065.93	1133.56					
القطاع الخاص	9096.52	9417.79					
المجموع	10162.45	10551.35					

المصدر: (نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم)

الجدول السابق يبين المساهمة المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بين سنتي 2004 و2019 حيث بلغت سنة 2004 2375.28 مليار دينار لتنتقل إلى 10551.35 مليار دينار سنة 2019، وترجع هذه الزيادة المعتبرة إلى نسبة مساهمة القطاع الخاص الكبيرة مقارنة بالقطاع العام، وهذا راجع إلى الزيادة المعتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إضافة إلى زيادة وتحسن إنتاجيتها.

### ثانيا: البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

في ظل موجة التطورات الاقتصادية المتسارعة، ومسايرة متطلبات التنمية المستدامة، أصبحت الجزائر أمام رهانات جديدة وهي مواجهة المنافسة الشرسة التي تفرضها هذه التغيرات، لذا تسعى الجزائر إلى بناء وتغيير بنية اقتصادها من خلال الرفع من تنافسية مؤسساتها خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، والتي تعتبر الركيزة الأساسية في اقتصاديات الدول، لذلك تبنت الجزائر مجموعة من البرامج لتأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة بغية الوصول إلى الدور المنوط بها.

#### 1. أساسيات عملية التأهيل.

يعتبر التأهيل باختلاف أشكاله مجموعة العمليات والتدابير التي من شأنها تحسين وتطوير أداء المؤسسات.

#### 1.1 تعريف التأهيل.

يقصد بالتأهيل رفع القيم، تطبيق الإدارة، رفع أداء المؤسسة إلى مستوى منافسي المستقبل، في فترة زمنية محددة (بابنات و دادي عدون، 2008، صفحة 101).

كما يعرف التأهيل أيضا على أنه: مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة مقارنة بمنافسها الرائد في السوق (غربي و دادان، 2017، صفحة 216).

وعليه عملية التأهيل هي مجموعة العمليات والأنشطة المختلفة التي يتضمنها برنامج متكامل، تهدف إلى إيصال المؤسسات إلى مستوى تنافسي عالي عن طريق ترقية وتطوير أدائها.

#### 2.1 أسباب التأهيل.

تتمثل دواعي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي: (حركات، 2014، صفحة 79)

- التوجهات الجديدة نحو اقتصاد حر وتنافسي والذي يتطلب إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية على أسس صحيحة تعتمد على مبدئي الكفاءة والمردودية؛
- الوضعية الحالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من اختلالات أصبحت تعصف بوجودها؛
- العولمة الاقتصادية وما تفرضه من منافسة تستدعي رفع قدرة المؤسسات لمواجهةها من جهة، وللاستفادة من مزايا الاندماج الذي في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى؛
- رفع الحواجز الجمركية أمام السلع والمنتجات ورؤوس الأموال؛

- غياب التكوين لرؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - محاولة توحيد نمط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالميا ووفقا لمبادئ الاقتصاد التنافسي.
- 3.1 أهداف عملية التأهيل.

تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي: (غدير أحمد، 2011، صفحة 134):

- تحسين تسيير المؤسسات:
- تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موائية، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في أساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرة الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية والبحث في وظيفة التسويق.
- تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم:
- تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على المستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفعالية هذه المؤسسات، ومن بين هذه المؤسسات نجد: مؤسسات التكوين المتخصصة، مؤسسات تسيير المناطق الصناعية، بورصة المناولة والشراكة.
- تحسين تنافسية المؤسسات:
- إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى إليها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. عرض للبرامج المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

فيما يلي يتم عرض البرامج المدمجة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1.2 برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية (2000-2006):

أطلق البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، ويسعى إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة التي تشغل على الأقل 20 عاملا لترقية التنافسية الصناعية، وذلك بتحسين كفاءاتها وتهيئة المحيط المباشر لها بتكليف جميع مكوناته من أنشطة مالية ومصرفية، جبائية، إدارية واجتماعية (Merzouk, 2009, p. 11). وقد خصص لتمويل هذا البرنامج مبلغ قدره 4 مليار دينار، خصص منه 2 مليار دينار لتأهيل المؤسسات، أما المبلغ المتبقي (2 مليار دينار)، فقد خصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية، وقد انطلق هذا البرنامج سنة 2001 (عبد الكريم، 2011، صفحة 144).

2.2 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2013):

إن هذا البرنامج جاء نتيجة تشخيص لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف الأوجه، والفئات المستهدفة من قبل هذا البرنامج وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحيط القريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهيكل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بميزانية تقدر بـ 6 مليار دينار جزائري سنويا، أي 06 مليار دينار خلال فترة البرنامج، وينفذ هذا البرنامج من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، كما تم فتح حساب خاص رقم 124-302، تحت عنوان " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، بموجب قانون المالية لسنة 2006، رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005. (غدير أحمد و كيحلي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، 2012، صفحة 11) وتجدر الإشارة إلى أن عملية التأهيل التي جاء بها البرنامج تخص المؤسسات التي تمتلك إمكانيات معتبرة تساعد على النمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية، أن تكون ناشطة منذ سنتين، تتميز بوضع مالي متوازن، لها قدرة على تصدير منتجاتها، تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية (قوريش، 2006، صفحة 1055).

### 3.2 برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2002) MPE ED

وهو برنامج تموله المفوضية الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار الشراكة الأورو متوسطية بغلاف مالي قدره 57 مليون أورو، من طرف المفوضية الأوروبية، 3.4 مليون أورو من قبل الحكومة الجزائرية و2.5 مليون أورو تموله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة (Maouche, 2016, p. 14). حددت مدة البرنامج بـ 5 سنوات، بداية من شهر سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر 2007، كما يضم هذا البرنامج فريق عمل يتكون من 25 خبيراً، 21 خبير جزائري و04 خبراء أوروبيين، يسير من طرف وحدة تسيير البرنامج الكائن مقرها بالجزائر العاصمة إضافة إلى 4 فروع جهوية: وهران، عنابة، سطيف، غرداية (شواشي، 2018-2017، الصفحات 208-209). يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين القدرة التنافسية بشكل ملحوظ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من أجل موازمتها مع المعايير الدولية للتنظيم والتسيير (Filali & Youcefi, 2019, p. 66).

### 4.2 برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال (2009-2014).

أسس البرنامج بموجب اتفاقية بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمفوضية الأوروبية سنة 2009، لمواصلة الأنشطة التي بدأت فعليا في برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر استهدافا (Bouri & Bouyacoub, 2019, p. 79). من أجل زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم من استعادة السوق الداخلية، وتطويرها على المستوى الدولي من أجل الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة وتحرير السوق (Kansab, 2016-2017, p. 206). قدر المبلغ المخصص لهذا البرنامج بـ 44 مليون أورو حيث تساهم المفوضية الأوروبية بـ 40 مليون أورو وتساهم الجزائر بـ 4 ملايين أورو وذلك من خلال وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ووزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ووكالات ومنظمات تعمل تحت وصاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتم تحديد فترة البرنامج من 03 مارس 2008 إلى غاية 02 سبتمبر 2014، إلا أن الانطلاق الفعلي لهذا البرنامج كان في 09 ماي 2009 (نسب، 2015-2014، صفحة 299).

### 5.2 البرنامج الوطني لتأهيل 20000 ألف مؤسسة اقتصادية: (2010-2014).

اعتمدته الحكومة الجزائرية يوم 11 جويلية 2010 خلال الاجتماع الوزاري الذي تحددت من خلاله الخطوط العريضة للبرنامج، مستوى المساعدات الممنوحة والقطاعات المعنية به والمعايير الواجب تطبيقها. خصص له غلاف مالي يقدر بـ 386 مليار دينار جزائري، يهدف لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط على الأقل منذ سنتين، يركز على التأهيل التكنولوجي والجانب التسويقي لها مما يعمل على تحسين تنافسية هذا النوع من المؤسسات. يتم إنجازه وفق محاوره الثلاثة المتمثلة في عمليات التشخيص، التدريب والمساعدات التقنية والاستثمارات المادية واللامادية (بزازي، 2016، صفحة 12)

ثالثا: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بعد عرض برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والاطلاع على محتوى كل برنامج، سنحاول من خلال هذا المحور الوقوف على نتائج كل برنامج، ومحاولة تقييم هذه النتائج.

1. نتائج برنامج التأهيل الصناعي (2000-2006).

عند انطلاق البرنامج تم تسطير هدف تأهيل 1000 مؤسسة اقتصادية من القطاعين العام والخاص، إلا أن النتائج المحققة لم ترق لبلوغه، ويمكننا توضيح حصيلة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية وفق مرحله كالتالي:

أ- مرحلة التشخيص.

الجدول الموالي يوضح حصيلة مرحلة التشخيص الاستراتيجي.

الجدول 5: حصيلة مرحلة التشخيص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المجموع	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	طلبات المؤسسات
499	245	254	الطلبات المستقبلية
491	237	254	الطلبات المعالجة
136	50	86	الطلبات المرفوضة
355	187	168	الطلبات المقبولة

المصدر: (بن طيبة، 2019، صفحة 109)

نلاحظ من خلال الجول أن الطلبات المستقبلية هي 499 مؤسسة في حين كان هدف البرنامج تأهيل 1000 مؤسسة وهذا راجع لعدم الإقبال الكبير لهذه المؤسسات، إما لعدم اهتمامها في الانخراط بهذا البرنامج، أو لنقص التوعية والدعاية للاستفادة من أهداف البرنامج، كما نلاحظ أيضا أن الطلبات المعالجة والمدروسة هي 491 طلب تم قبول فقط 355 طلب في حين تم رفض 136 طلب، لعدم استيفاء هذه المؤسسات لشروط التأهيل، لكون هذه المؤسسات غير تابعة للقطاع الصناعي، أو معاناة هذه المؤسسات من اختلالات مالية لا

تؤهلها للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية، إضافة إلى صعوبة وتعقد الإجراءات الخاصة بالانضمام لبرنامج التأهيل.

ب- مرحلة التأهيل.

بعد انتهاء مرحلة التشخيص تأتي مرحلة التأهيل، ومعطياتها مبينة في الجدول الموالي:

الجدول 06: حصيلة مرحلة التنفيذ.

المجموع	وضعية الملفات
204	الملفات المدروسة
204	الملفات المعالجة
199	الملفات المقبولة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (غبولي، 2017، صفحة 152)

نلاحظ من خلال الجدول معالجة اللجنة لـ 204 طلب تم قبول منها سوى 199 ملف للاستفادة من الإعانات والمساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية مقارنة مع عدد طلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانضمام في برنامج التأهيل والتي كان عددها 355 طلب، وهو عدد منخفض، ويمكن تفسير هذا الانخفاض إلى قصر آجال التسجيل، وطول الفترة الزمنية التي تحتاجها المؤسسة لتكوين ملف مخطط التأهيل، والذي يجب أن يحتوي وجوبا على موافقة البنك بتقديم تمويل للمؤسسة، وهذا من الأمور الصعبة لعدم وجود سلطة للمديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية المكلفة بتسيير برنامج التأهيل على البنوك والمؤسسات المالية (زرقة، 2017، صفحة 49).

ومن المؤسسات المقبولة وهي 199 مؤسسة فقد تم اتخاذ إجراءات التأهيل لـ 175 مؤسسة، بينما اقتصرت 24 مؤسسة على دراسات التشخيص فقط.

2. نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2013).

جاء هذا البرنامج من أجل المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عاملا ولم تحظ بالاهتمام من قبل برامج التأهيل السابقة، والتي تمثل الأغلبية من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. ومنذ بداية البرنامج إلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية:

أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351

مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل. من بينها هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل (شيخي، كبلوتي، و حجاج، 2017، صفحة 14). وهنا أيضا نلاحظ ضعف الاقبال للانضمام في هذا البرنامج بالرغم أنه استثنى شرط عدد العمال ووجه للمؤسسات التي تشغل أقل من 20 عاملا، وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

3. نتائج برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2002-2007).

تقدمت 716 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بطلب الانضمام إلى برنامج التأهيل من مجموع 2015 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة 33%. بعدما كان عدد المؤسسات الطالبة للاستفادة 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2006، بنسبة 31% من مجموع 2147 مؤسسة. وعليه (حميدي وسائب، 2018، صفحة 368):

- 256 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تخلت عن البرنامج بعد القيام بالتشخيص.
  - 442 مؤسسة أي بنسبة 61.7% أتمت على الأقل المرحلة الأولى من برنامج التأهيل.
- 2008 هو عدد العمليات التي أنجزتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سبتمبر 2002، شملت 532 مؤسسة قامت بالتشخيص الأولي، 470 مؤسسة شخّصت بصفة نهائية، 847 عملية للتأهيل، 07 عمليات أخرى متفرقة، 133 عملية ملغاة.
4. نتائج برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال. (2009-2012).

تمثلت نتائج برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في التكنولوجيات الاعلام والاتصال منذ انطلاقه 2009 إلى غاية 2012 فيما يلي (بن طيبة، 2019، صفحة 143):

- تشخيص 196 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ووضع لها مخطط تأهيل؛
- مرافقة 79 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في عملية التأهيل الفردي؛
- إقامة مركز استشارة مكون من 05 خبراء مختصين في مجال الصناعة الغذائية الميكانيك، الكهرباء ومعدات البناء؛
- وضع برنامج خاص بالسياسة الوطنية للجودة؛

- اعداد قائمة أولية تضم 112 هيئة لتقييم المطابقة بمساهمة هيئات الجودة لتحديد المستفيدين من البرنامج؛
  - المساعدة التقنية لكل من الهيئة الجزائرية للاعتماد والمعهد الجزائري للتقييس، وديوان القياسات القانونية بالإضافة إلى إرساء لهم مخطط عمل يتماشى مع أهداف البرنامج؛
  - تكوين إدارات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار؛
  - تكوين إدارات كل من صندوق ضمان القروض وقروض الاستثمار؛
  - تخصيص 03 خبراء ووضعهم تحت تصرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دعم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإشراف عليها؛
  - اطلاق مناقصة ب 10.5 مليون يورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ما ميز هذا البرنامج على غرار البرامج السابقة أنه لم يوجه الدعم المادي والمالي للمؤسسات بل ركز على دعم الجانب التقني التكنولوجي، حقق نتائج إيجابية في بعض محاور البرنامج خاصة في الجزء الخاص بدعم الجودة، كذلك من أهم ما حققه البرنامج هو تقديم المساعدة والدعم للهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب التكنولوجي لترقى إلى الدور الذي وجدت من أجله، إلا أن التقييم الإجمالي للبرنامج فقد وصف بالثقل لأنه تم تحديد فقط 196 مؤسسة للقيام بالتشخيص للاستفادة من البرنامج في حين سطر هدف تأهيل 500 مؤسسة.

#### 5. نتائج البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20000 ألف (2010-2014).

في نهاية 2016 تقدمت 4738 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتسجيل ببرنامج التأهيل، والجدول الموالي يبين توزيع ملفات التأهيل المستقبلية بنهاية جوان 2016.

#### الجدول 07: توزيع ملفات التأهيل المستقبلية بنهاية جوان 2016.

مجموع المؤسسات	4783	100%
المؤهلة	2602	54%
غير المؤهلة	1551	32%
المؤجلة	616	12%
قرار نهائي	2626	54.9%

ملفات في طور المعالجة	14	%0.29
-----------------------	----	-------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (حميدي و سائب، 2018، صفحة 369)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات المؤهلة إلى غاية جوان 2016 هي 2602 مؤسسة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته %54، وهي نسبة ضعيفة أي %13 مقارنة بالهدف المسطر وهو تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. خاتمة.

لقد سعت الجزائر جاهدة إلى تدعيم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيماناً منها أنها المحرك الأساسي لعملية التنمية، فاهتمت بتأهيل هذا النوع من المؤسسات، من خلال تسطير برامج لتأهيلها، وبذل مجهودات كبيرة في هذا المسار، كل ذلك بهدف الرفع من قدرتها التنافسية جراء الانفتاح الاقتصادي، وتزايد حدة المنافسة. وعلى الرغم من أهمية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وباعتبار برامج التأهيل جد محفزة بالنظر للمبالغ المالية المخصصة لها، إلا أن تحليل نتائج البرامج يظهر أنها لم ترق إلى تطلعات وطموح الجهات المعنية، وكذا الأهداف المسطرة، بسبب جملة العوائق والصعوبات الإدارية والتنظيمية. فوضع برامج التأهيل كأداة لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية وحده ليس كافياً، بل وجب القيام بمتابعته، وتحديد نتائجه وتقييمها، ومطابقتها بالأهداف المسطرة، للاستفادة من الأخطاء ومعالجتها، وتجنبها في البرامج المقبلة. اختبار الفرضيات.

- الفرضية الأولى: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الأساسية لبناء الصرح الاقتصادي ومحرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فرضية صحيحة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في المتغيرات الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الخام، وخلق القيمة المضافة، تنمية الصادرات، إضافة إلى مساهمتها في التقليل من مشاكل البطالة، وتحقيق التكامل بينها وبين المؤسسات الكبرى.

- الفرضية الثانية: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى تحسين تسيير المؤسسات وزيادة تنافسيتها، وهي فرضية صحيحة، فالهدف الأساسي من برامج التأهيل هو تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية محيطها من أجل تطوير تنافسيتها نظراً للتوجهات الجديدة نحو اقتصاد حر وتنافسي، والعولمة الاقتصادية وما تفرضه من منافسة.

## نتائج الدراسة.

- ✓ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جملة من الصعوبات خاصة التمويلية، والتسييرية،  
وجب الاهتمام الجدي بها؛
- ✓ تبنت الجزائر مجموعة من برامج التأهيل بهدف الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،  
وتحسين أدائها؛
- ✓ النتائج المحققة من برامج التأهيل المسطرة جد ضئيلة مقارنة بأهمية هذه البرامج وعدد المؤسسات  
المبرمج تأهيلها؛

## الاقتراحات.

- ✚ على الجهات المعنية في الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العمل جاهدة من أجل الاستمرار في  
إصلاح هذا القطاع؛
- ✚ ضرورة توعية أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية الانخراط في برامج التأهيل من خلال  
التعريف بهذه البرامج، وإقامة حملات تحسيسية بضرورة التسجيل فيها؛
- ✚ الاهتمام الجدي ببرامج التأهيل وضرورة متابعتها؛
- ✚ زيادة تفعيل دور برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطاء تسهيلات للاستفادة منها؛
- ✚ محاولة الاستفادة من أخطاء البرامج السابقة، ومعالجتها وتجاوزها في البرامج المقبلة.

## قائمة المراجع

- 1-Bouri, N., & Bouyacoub, A. (2019). la mise a niveau des pme Quels resultats? *les cahiers du cread*(02), 65-97.
  - 2-Filali, S., & Youcefi, R. (2019). evaluation des programmes de mise à niveau dans les pays du maghreb. *cahiers économiques*(01), 599-622.
  - 3-Kansab, J. (2016-2017). "l'impact de la mise à niveau sur les performances des PME algériennes (these de doctorat).  
faculté des scienses économiques, commerciales et des gestion, oran: Mohamed Ben Ahmed.
  - 4-Maouche, A. (2016). mise à niveau de l'entreprise économique algérienne: proposition d'options. *MAAREF Revue académique*(20), 3-25.
  - 5-Merzouk, F. (2009). pme et compétitivité en algérie. *la revue de l'économie et de management*(09), 279-296.
- 1-أحمد غبولي. (2017). دور برامج التأهيل في ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية.  
أطروحة دكتوراه ( غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: عبد الحميد مهري.
- 2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2017).

- 3- العبد غربي، و عبد الوهاب دادان. (2017). أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1999-2015. *رؤى اقتصادية*، 07(12)، 211-237.
- 4- أنفال نسيب . (2014-2015). دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- 5- بلال شيخي، حمزة كبلوتي، و المهدي حجاج. (2017). برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع. *الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر.
- 6- رؤوف زرفة. (2017). أثر تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل على الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الجزائري. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عنابة: جامعة باجي مختار.
- 7- سامية بزاي. (2016). تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية بالجزائر –دراسة تحليلية لبرامج التأهيل للفترة 2001-2014. *مجلة معارف*، 11(20)، 475-494.
- 8- سعيدة حركات. (2014). التأهيل كطريقة لإدارة أزمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالي الجزائر وتونس. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عنابة: جامعة باجي مختار.
- 9- سفيان عبد العزيز، لخضر دولي، و سمير عبد العزيز. (2019). لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري، (تحديات وآفاق). *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، 06(01)، 216-230.
- 10- سليمة غدير أحمد. (2011). تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة تقييمية لبرنامج ميدا. *مجلة الباحث*، 09(09)، 129-142.
- 11- سليمة غدير أحمد، و عائشة سلمي كيجلي. (2012). تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق. *الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- 12- سهام عبد الكريم. (2011). سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PMEII. *مجلة الباحث*، 09(09)، 143-150.
- 13- عبد الرحمن بابنات، و ناصر دادي عدون. (2008). *التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. الجزائر: دار المحمدية العامة.
- 14- فاطمة شواشي. (2017-2018). دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
- 15- مصطفى يوسف كافي. (2014). *بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
- 16- مهدي بن طيبة . (2019). تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. أطروحة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البلدة: جامعة علي لونيبي.
- 17- نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم.
- 18- نصيرة قوريش. (2006). الآليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. الشلف: جامعة حسبية بن بوعلي.
- 19- يوسف حميدي، و الزيتوني سائب. (2018). تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل متطلبات التنافسية العالمية – الشراكة الأورو جزائرية كنموذج. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، 08(08)، 363-371.